ببب انها كالحرافة والحرارة بعضها لمسا ايضا فيتركب من الكيفية الطعمية والتاثير اللمسي امر واحد لا يتميز في الحس ويصير ذلك الواحد كطعم
واحد مخصوص متميز مثلا شبه ان يكون طعم من الطعوم يصحبه في بعض المواضع تفريق واسخان فيسمى جملة ذلك حرافة وطعم اخر يصحبه تفريق من غير
اسخان فيسمى ذلك المجموع حموضة وطعم اخر يصحبه تكثيف وتخشين فيسمى ذلك المجموع عفوصة اعلم ان هذا القياس لا تحقق ح ان الطعوم المذكورة
حقايق متعددة متكثرة في انفسها بل يجوز ان يكون بعد وحقايقها مبنيا على هذا التخييل وقد اجمل المعنى هذا المعنى في قوله وربما ينضم اليها اي الى
الطعوم كيفية ملمسية فلا يميز الحس بينهما اي بين الكيفية الطعمية والكيفية اللمسية فيصير مجموعهما كطعم واحد متميز عن ساير الطعوم وذلك
كاجتماع تفريق وحرارة مع طعم من الطعوم فيظن مجموع ذلك حرافة او كاجتماع تكثيف وتخشين مع طعم من الطعوم فيظن مجموع ذلك عفوصة واذا
كان هذا محتملا بل واقعا في بعض الصور فماذا يؤمننا ان يكون الحرافة والعفوصة من هذا القبيل في جميع المواضع وقد يتوهم من عبارته انهما
طعمان حقيقيان بلا شبهة الا انه قد يقع الاشتباه بينهما في بعض المواضع النوع الخامس من الكيفيات المحسوسة في المشمومات المدركة بالقوة
الشامة ولا اسم لها عندنا الا من وجوه ثلثة الاول باعتبار الملائمة والمنافرة فيقال الملايم طيب والمنافر منتن الثاني بحسب ما
يقارنها من طعم كما يقال رائحة حلوة ورائحة حامضة الثالث بالاضافة الى محلها كرائحة الورد والتفاح وانواع الروائح غير مضبوطة ومراتبها
في الشدة والضعف غير منحصرة كمراتب الطعوم وغيرها الفصل الثاني من الفصول الاربعة التي هي في اقسام الكيفيات في الكيفيات
النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الاجسام العنصرية فقيل المراد الانفس الحيوانية ومعنى الاختصاص بها ان تلك الكيفيات توجد في الحيوان
دون النبات والجماد وعلى هذا فلا يتجه ان بعضا من الكيفيات كالحيوة والعلم والقدرة والارادة ثابتة للواجب والمجردات فلا يكون مختصة بالحيوانات
على ان القايل بثبوتها للواجب وغيره من المجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف بل والاعراض وقيل المراد ما يتناول النفوس الحيوانية والنباتية
ايضا فان الصحة ومقابلها في هذه الكيفيات توجدان في النبات بحسب قوى التغذية والتنمية كما سيذكر عليك في مباحثها
فان كانت الكيفية النفسانية راسخة في موضوعها اي مستحكمة فيه بحيث لا تزول عنه اصلا او يعسر زوالها سميت ملكة والا اي وان لم يكن راسخة
فيه سميت حالا لقبولها التغير والزوال بسهولة والاختلاف بينهما بعارض مفارق لا بفصل فان الحال بعينها تصير ملكة بالتدريج الا يرى ان
الكيفية النفسانية الواحدة بالشخص كالكتابة مثلا تكون في ابتداء حصولها حالا واذا ثبتت زمانا واستحكمت صارت هي بعينها
ملكة كما ان الشخص الواحد قد كان صبيا ثم يصير رجلا قالوا فكل ملكة فانها قبل استحكامها كانت حالا وليس كل حال يصير ملكة وانت تعلم
ان الكيفية النفسانية قد يتوارد افرادها على موضوعها بان يزول عنه فرد ويعقبه فرد اخر فيتفاوت بذلك حال الموضوع في تمكن الكيفية
فيه حتى ينتهي الامر الى فرد اذا حصل فيه كان متمكنا راسخا فهذا الفرد ملكة لم يكن حالا بشخصه بل بنوعه وهي اي الكيفيات النفسانية ايضا كالكيفيات
المحسوسة انواع خمسة كثيرة المباحث فذكروا الحيوة ثم العلم ثم الارادة ثم القدرة ثم بقية الكيفيات النفسانية من اللذة والالم وغيرهما النوع الاول
الحيوة قدمها على ساير الانواع لانها اصل لها ومستتبعة اياها وفيها اي في الحيوة مقاصد ثلثة الاول في تعريفها الحيوة قوة تتبع تلك القوة اعتدال النوع
ومعنى ذلك ان لكل نوع من انواع المركبات العنصرية له مزاج مخصوص يناسب الاثار والخواص المطلوبة منه حتى اذا خرج عن ذلك المزاج لم يبق ذلك
النوع كما سيأتي تفصيله ان شاء الله تعالى فالحيوة في كل نوع من انواع الحيوانات تابعة لذلك المزاج المسمى بالاعتدال النوعي وتفيض منها اي من تلك
القوة ساير القوى الحيوانية كقوى الحس والحركة والتصرف في الاغذية وتلخيصه انه اذا حصل في مركب عنصري اعتدال نوعي يليق بنوع حيواني فاض
عليه من المبدا قوة الحيوة ثم انبعثت منها قوى اخرى اعني الحواس الباطنة والظاهرة والقوى المحركة الى جلب المنافع ودفع المضار كل ذلك بتقدير العزيز
العليم فالحيوة تابعة للاعتدال المذكور ومتبوعة لما عداها من القوى الموجودة في الحيوان وقد يتوهم ان الحيوة هي قوة الحس والحركة الارادية وقوة
التغذية بعينها لا انها قوة اخرى مستتبعة لهذه القوى كما ذكرنا فلذلك قال ابن سينا في كليات القانون دفعا لهذا التوهم انها اي الحيوة غير قوة
الحس والحركة وغير قوة التغذية والتنمية ويدل عليه اي على التغاير المذكور انها اي الحيوة توجد للمفلوج من الاعضاء اذ هي الحافظة في الحيوان للاجزاء
العنصرية المتداعية الى الانفكاك عن التعفن والتفرق والبلى الا يرى ان العضو الميت يتسارع اليه هذه الامور وليس اي للعضو المفلوج قوة الحس والحركة

وكذا

وكذا الحال في العضو الخدر فانه ايضا فاقد في الحال قوة الحس والحركة مع وجود قوة الحيوة فيه فظهر ان الحيوة مغايرة للقوى النفسانية التي هي القوة المدركة
والمحركة واما مغايرتها للقوى الطبيعية التي تتصرف في الاغذية فيدل عليها قوله وتوجد اي الحيوة في العضو الذابل فانه لو لم يكن حيا لفسد بالتعفن
والتفرق مع عدم قوة التغذية فيه وايضا توجد في النبات قوة التغذية مع عدم الحيوة فيه فقد وجد كل واحد من الحيوة وقوة التغذية بدون
الاخرى فكانتا متغايرتين قطعا ومن هيهنا تبين ان اجناس القوى الموجودة في الحيوانات ثلثة جنس القوى النفسانية وجنس القوى
الطبيعية وجنس القوى الحيوانية كما هو المشهور عند الاطباء وللانسان من بينها قوة رابعة يدرك بها المعقولات ويتوصل بها الى ما يختص
به من الاثار المطلوبة منه والجواب عما ذكره ابن سينا انا لا نم ان القوة اي ان قوة الحس والحركة مفقودة في العضو المفلوج وان قوة التغذية مفقودة
في العضو الذابل لجواز ان يكون الفعل اي الاحساس والحركة والتغذية قد تخلف عنها اي عن القوة الموجودة فيهما لمانع يمنعها عن فعلها والحاصل
ان المفقود في العضو المفلوج هو الفعل اعني الاحساس والحركة الارادية وذلك لا يدل على ان القوة المقتضية لهما مفقودة فيه لجواز ان يكون
عدم الفعل لوجود المانع لا لعدم المقتضي وكذلك المفقود في العضو الذابل هو التغذية وليس يلزم من فقدانها فقدان القوة المقتضية لها
ولا نم ايضا ان ما هو قوة التغذية في الحي موجود في النبات حتى يلزم من مغايرة الحيوة لغاذية النبات مغايرتها لغاذية الحيوان وذلك لجواز
ان تكون قوة التغذية في النبات مخالفة بالحقيقة لها اي لقوة التغذية في الحي وليس يلزم من اشتراكهما اي القوتين في التغذية اشتراكهما في الحقيقة
اذ قد يشترك المختلفان بالحقيقة في لازم واحد من فعل او غيره المقصد الثاني في شرط الحيوة الحيوة عند الحكماء مشروطة بالبنية المخصوصة
وهو جسم مركب من العناصر له صورة نوعية مخصوصة وذلك الجسم كيفيات يتبعها اي يتبع هذه الكيفيات تلك الصورة المخصوصة من اعتدال
مزاجي خاص وغيره فانهم زعموا انه لا بد في الحيوة من جسم مؤلف من العناصر الاربعة ومن مزاج معتدل مناسب لنوع من الحيوانات حتى يفيض
عليه صورة نوعية حيوانية مستتبعة للحيوة ولا بد فيها من اعتدال الروح الحيواني المتولد من لطافة الاخلاط الحامل قوة الحيوة الى اعضاء البدن
على ما فصل في الكتب الطبية ثم ان بقاء المزاج والروح الحيواني على اعتدالها المعتبر في بقاء الحيوة تابع لتلك الصورة النوعية فاذا تغير المزاج وزال
عن الاعتدال بسبب من الاسباب زالت الحيوة وانتقضت البنية واضمحلت الصورة كما نشاهد ذلك في الحيوانات بشاهد التجربة وكذا
الحيوة عند المعتزلة مشروطة بالبنية المخصوصة ولكنها عندهم ليست ما ذكره الحكماء بل هي مبلغ من الاجزاء اي الجواهر الفردة تقوم بها اي بتلك
الاجزاء تاليف خاص لا تتصور قيام الحيوة بدونها اي بدون تلك الاجزاء مع ذلك التاليف والمراد انه لا يمكن تركب بدن الحيوان مما هو اقل
من تلك الاجزاء وذلك لانهم لا يجوزون قيام الحيوة بجوهر واحد ونحن معاشر الاشاعرة لا نشترطها اي لا نشترط البنية المخصوصة في الحيوة
بل يجوز ان يخلق الله تعالى الحيوة في جزء واحد من الاجزاء التي لا تتجزى بوجه من وجوه الانقسام والتجزي والذي سطل مذهبهم اي مذهب الحكماء
والمعتزلة في اشتراط البنية المخصوصة انه اي الشان على تقدير الاشتراط اما ان يقوم بجزئين حيوة واحدة فيلزم قيام العرض الواحد بالكثير
وانه محال كما مر واما ان يقوم بكل جزء منهما حيوة على حدة وح فاما ان يكون كل واحد من الجزئين في قيام الحيوة به مشروطا بالاخر ويلزم الدور لان قيام
الحيوة بهذا موقوف على قيام الحيوة بذلك وبالعكس او يكون احدهما في قيام الحيوة به مشروطا بالاخر من غير عكس ويلزم الترجيح بلا مرجح وذلك
لان الجزئين اعني الجوهرين متفقان في الحقيقة وكذلك الحيوتان متماثلتان فالتوقف من احد الجانبين تحكم بحت او لا يكون شيء منهما في قيام
الحيوة به مشروطا بالاخر وهو المطلوب اعني عدم اشتراط الحيوة بالبنية والجواب عن هذا الاستدلال انكم ان اردتم بقيام حيوة واحدة بالجزئين
معا انها تقوم بكل واحد منهما فذلك مما لا شك في استحالته لكن ههنا قسم اخر وهو ان تقوم الحيوة الواحدة بمجموعهما من حيث هو مجموع وان
اردت به ما بيناه اولا هذا القسم ايضا فاستحالته ممنوعة فان العرض الواحد يصح قيامه بمحل منقسم فينقسم بانقسامه ان كان حلوله
فيه سريانيا والا فلا وايضا قد عرفت مرارا ان دور المعية ليس باطلا فنختار ههنا ان قيام الحيوة بكل من الجزئين يستلزم قيامها
بالاخر فهما متلازمان بينهما معية لا تقدم فلا محذور على انا نقول قيام الحيوة بكل جزء مشروط بانضمام الجزء الاخر اليه لا بقيام الحيوة
بالاخر فلا دور اصلا ولنا ان نختار الاشتراط من احد الجانبين فقط وحكاية الترجيح بلا مرجح كما قد علمته في صدر الكتاب في الاولوية فانه يقال ههنا ايضا

Copyright King Saud University